التفاوت الإقليمي في السودان الأسباب والنتائج

Regional Disparities in Sudan Causes and Consequences

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي*

مستخلص الدراسة

تعد دراسة التفاوت الإقليمي في السودان من الدراسات التشخيصية المهمة في جغرافية التخطيط الإقليمي والتنمية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن عدم وجود إدارة فعالة ورشيدة لتفعيل تلك الموارد الطبيعية والبشرية أفرز مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية ألقت بظلالها على الأوضاع الحياتية (الاقتصادية والاجتماعية) للإنسان بكل أشكالها، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال ومظاهر التفاوت الإقليمي، واعتمدت الدراسة على المعلومات الأولية التي جمعت من خلال الدراسة بواسطة المقابلات الشخصية (الرسمية وغير الرسمية) والملاحظة المباشرة بالإضافة إلى ذلك تم تعضيد الدراسة بالمعلومات الثانوية من مصادرها المنشورة وغير المنشورة، ثم اتخذت الدراسة المنهج الإقليمي والمنهج والتحليلي والوصفي وخلصت الدراسة إلى أن هنالك عوامل متعددة ومتداخلة يصعب معها الفصل والتحديد أسهمت بدرجات متفاوتة في التفاوت الإقليمي في السودان والذي تبدو أبرز مؤشراته في عدم الاستغلال الأمثل لتلك الموارد الطبيعية والبشرية مما أدى إلى الهجرة والنزوح نحو المراكز الحضرية، ضعف الروابط الاجتماعية والعلاقات التكافلية.وهذه التغيرات أفضت إلى الاتجاه نحو الحرف الهامشية واختتمت الدراسة بتقديم عدد من التوصيات والاستراتيجيات المرحلية التي من شأنها معالجة الوضع القائم في الوقت الراهن والمستقبل، متمثلة في تطبيق المنهج الإقليمي والعتبة البيئية الحدية لتخطي تلك العقبات وما نتج عنها من أوضاع اقتصادية واجتماعية حسب الأولوية.

*أستاذ مشارك – جامعة كسلا – كلية التربية – قسم الجغرافيا– السودان

Abstract

The study of regional inequality in Sudan is one of the important diagnostic studies in the geography of regional planning and development. The problem of the study is that the lack of effective and rational management to activate these natural and human resources has resulted in economic, social and political problems that have cast a shadow on the life conditions (economic and social) of the human in all its forms. The study was based on identifying the forms and manifestations of regional inequality. The study relied on the preliminary information collected through the study through personal interviews (formal and informal) and direct observation. The study concluded that there are multiple and overlapping factors with which it is difficult to separate and identify contributed to varying degrees in regional inequality in Sudan, which appears the most prominent indicators in the lack of optimal exploitation of these natural and human resources, which led These changes have led to a trend towards marginal trades and the study concluded with a number of recommendations and interim strategies that would Thrusting the status quo at the present time and the future, represented by the application of the regional approach marginal environmental threshold to overcome those obstacles and the resulting economic and social conditions as a priority.

المقدمة:

السودان بلد مترامي الأطراف متعدد الإثنيات والتي بدورها تعددت الموارد الطبيعية فيه فمنها ما هو زراعي وما هو حيواني، ومائي وإيكولوجي مما أدى إلى التنوع الإقليمي بين ولايات السودان من حيث الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية،وغرض الدراسة التعرف على المشكلات الأساسية ووضع الحلول المناسبة والناجعة لها بأقاليم السودان. ونجد أن ولاياته تمتاز بالتنوع والتفاوت ويظهر هذا التباين في اختلاف ولايات السودان في مساحاتها وعدد سكانها وأنواع التنمية الموجودة داخل تلك الولايات فمثلًا تتركز الزراعة التجارية في وسط السودان بشكل أكبر وتمتد هذه المنطقة حوالي 1100كلم من الشرق إلى الغرب بين خطي (10- 14) درجة شمالًا من منطقة السافنا شبة الجافة، أما الزراعة الإعاشية فتنتشر في كل أنحاء السودان وبشكل خاص في جنوب كردفان ودارفور وهنالك صعوبة في تحديد المساحات التي تشملها تلك الزراعة وهي تختلف من موسم لآخر وذلك لعدة أسباب: صغر المساحات بسبب تدهور التربة.والظروف الاقتصادية التي تبدو مؤشراتها في (غلاء أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي+ قلة المردود المادي من الزراعة نفسها والحروب والنزاعات) ومازالت الزراعة المروية في السودان محدودة بالرغم من توفر المشروعات المائية نتيجة لتدهور البنيات الأساسية للري كالأطماء التي غمرت معظم تلك القنوات.ويعمل 69%من السكان في الزراعة، والمساحة الصالحة للزراعة 200مليون فدان والمستغل منها 20% أي: ما يعادل 40مليون فدان وتمثل الزراعة 31.6%من الناتج القومي و9%من الصادرات. [السودان أرض الفرص (2011م)]

مشكلة الدراسة:

بالرغم من تنوع الموارد المادية والبشرية من حيث الكم والكيف في السودان إلا أنه لم يحظ بإدارة وطنية تدير ذلك التنوع مما أفرز مشكلات اقتصادية تبدو مؤشراتها في (التضخم الاقتصادي) وما أفرزه من مشكلات اجتماعية تبدو مؤشراتها في (الحراك السكاني) وما أفزره من مشكلات سياسية تبدو مؤشراتها في (الحروب وما أفرزتها).

ونجد أن الاهتمام الحكومي مُنصَبٌّ على مقاعد الحكم أكثر من الاهتمام بسبل كسب العيش للناس والتنمية. وأن اللا مساواة المكانية والتنمية الإقليمية وعدم الانتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات كالتفاوت المكاني في توزيع الموارد الاقتصادية؛ ولذا تناولت هذه الدراسة التفاوت الإقليمي الذي يمثل مسرح الأحداث لتنمية نفسها بدلًا من التفاوت التنموي الذي يمثل الحدث نفسه. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس (تعاني أقاليم السودان تفاوتًا إقليميًّا في التنمية المتعددة الجوانب).يتفرع منه الآتي:

1- ما هي أسباب التفاوت الإقليمي في السودان؟.

2- ما هي النتائج المترتبة على التفاوت الإقليمي في السودان؟

الأسئلة التي تجيب عليها الدراسة:

1- ما هي أسباب التفاوت الإقليمي في السودان؟.

2- ما هي النتائج المترتبة على التفاوت الإقليمي في السودان؟.

فروض الدراسة:

1- إن أقاليم السودان تعاني من التفاوت الإقليمي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- غياب التخطيط الإقليمي أدى إلى التفاوت التنموي بالسودان

3- ضعف نظم الحكم الإقليمي ساهم في زيادة التفاوت الإقليمي

أهداف الدراسة:

1- وضع أسس ومبادئ تحكم هذا التوازن مع إيجاد السبل والطرائق التي تعمل على تحقيقه في حيز الوجود.

2- - إبراز النظرة التكاملية والشمولية للاقتصاد والسكان عبر المكان

3- تقديم مقترحات تتضمن الشمولية والعدالة في توزيع أنماط التنمية في السودان.

4- – إيجاد سياسات لتنفيذ الخطط الإقليمية وآلياتها غير الواضحة التي أدت إلى تبديد الجهود التنموية المبذولة في السودان

أهمية الدراسة:

1- التعرف على مدى التوازن بين ولايات السودان المختلفة في الأوزان البشرية والحضارية مما يضمن علاقات متكافئة بين هذه الأقاليم في كيان الدولة الواحدة.

2- تعد الدراسة محاولة لإبراز الاهتمام بقضايا التنمية في السودان.

3- غياب الدراسات المتعمقة عن التفاوت الإقليمي في السودان.

4- تحديد التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية في السودان.

5- الإلمام بالمشكلات التي تقف عائقًا أمام التنمية بالسودان

المناهج العلمية المستخدمة في الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي:

لقد ذكر إبراهيم (2000م) بخصوص المنهج الوصفي التحليلي أنه يستخدم للتحقيق من فرضيات الدراسة لأنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع ويساعد في الوصول للنتائج المرجوة من خلال الوصف والتحليل للظروف والشروط المحيطة بعملية التفاوت الإقليمي بالسودان – الأسباب والنتائج.

المنهج الإقليمي:

هو منهج مفاهيمي تركيبي متكامل يظهر تفاعل كل الأجزاء ككل مركب مع الظاهرات الأخرى ضمن إقليم معين وهو منهج ينطلق من أسلوب الحياة المنظم عبر تلك المعالم عبر ديناميكيات الأرض والحياة داخل المنطقة الجغرافية لإظهار شخصية الإقليم هذا منهج التباينات ليبرز الاختلاف في أوجه التنمية وذلك من خلال رصد محدد للمشكلات وإضفاء تقييم خاص للإقليم ذاته، ويعد هذا المنهج تحليلًا جيدًا ومنظمًا للمتغيرات المكانية المؤثرة على المنطقة المعينة؛ الأمر الذي

يساعد الإنسان على التدخل إيجابيًّا في النظم القائمة لإدارة واستثمار الموارد بشكل متكامل (عاشور،2015م).

المنهج التاريخي :

لقد أورد الخير (1990م) عن المنهج التاريخي أنه يمثل الظاهرات الطبيعية والبشرية والتغيير عبر الزمن، إما على افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى، وأن معظم الظاهرات المتغيرة هي ظاهرات اجتماعية، وأما الظاهرات الطبيعية فهي تتغير بدرجة محددة، وبناءً على ذلك استخدم هذا المنهج لتوضيح وتطورات والتغيرات التي حدثت في السودان تاريخيًّا والدور الذي قامت به التنمية اتجاه الإنسان وذلك بغرض تنمية وتقليل التفاوت التنموي والإقليمي بين ولايات السودان.

مصادر بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث البيانات والإحصاءات المطلوبة للدراسة من عدة مصادر فرضتها الدراسة مثل الكتب المنهجية الجغرافية والتقارير والنشرات العلمية التي صدرت من جهات ذات الصلة بالتنمية والتعدادات السكانية وإسقاطاتها من خلال المعلومات التراكمية للأعوام السابقة له.

الإطار المفاهيمي:

المزايا الإقليمية للأقاليم السودان:

1- الاختلاف المساحي

2- الاختلاف في الأعداد السكانية

3- تركز النشاط الزراعي الحديث في الأجزاء الوسطي من السودان.

4- تركز الإنتاج الصناعي في الأجزاء الوسطي من السودان خاصة في العاصمة المثلثة

5- تركز الإنتاج التقليدي الزراعي والرعوي في ولايات السودان الطرفية

6- توفر الخدمات من (صحة - تعليم – مواصلات – فرص عمل – مستوى معيشي مناسب) في المراكز الحضرية الكبرى وانعدامها في المناطق الريفية

التفاوت الإقليمي:

يتخذ التفاوت الإقليمي في دول العالم أنماطًا متعددة حسب ما أشار إليه الحداد،2012م موضحة كالآتي:

1- التفاوت بين أقاليم الدولة:

هذه الأقاليم في العادة عبارة عن وحدات إدارية كبيرة،حيث تكون البيانات والمعلومات الثانوية متوفرة مثل البيانات المتعلقة بدخل الفرد من خلال المستوى المعيشي له.

2-التفاوت داخل الأقاليم:

يشير عادة إلى الاختلافات داخل الوحدة الإدارية الكبيرة وقد يكون هذا التفاوت بين مجموعة من المقاطعات داخل الوحدات

3- التفاوت بين الريف والحضر:

يهتم بالإنتاج وأنواع النشاط الاقتصادي وتقسيم العمل والمواصلات والاتصالات... إلخ أيضًا نجد مؤشر الرخاء الاجتماعي المتمثل في عدد الأسِرَّة في المستشفيات بالنسبة للشخص ونسب التسجيل في المدارس (التعليم) ونسبة الأمراض وظهور الأمراض المعدية.

4- التفاوت بين الحضري:

يظهر من خلال التسلسل الهرمي للأماكن الحضرية والذي تبدو مؤشراته في توفير المنافع العامة والخدمات الاجتماعية وأنواع فرص العمل وتسهيلات والترفيه....إلخ

وفي بعض الدول النامية نجد أن أهم أهداف التخطيط الحضري لديها هو محاولة القضاء على هذا التفاوت الحضري بوضع المقاييس للحد من نمو المراكز الكبيرة،

وفي نفس الوقت بتوفير الأسباب المشجعة لتنمية ما يعرف بالمراكز المتوسطة الحجم.

5- التفاوت الريفي:

يبدو في المجتمعات الريفية أن التفاوت هو السمة الظاهرة والذي تبدو أهم مؤشراته في الاختلافات في مستوى الدخل بين الأفراد في الزراعة التجارية والتقليدية وكذلك وجود تفاوتات في التعليم والصحة وهنا لابد من النظر بعين الاعتبار في برامج طويلة المدى لمثل هذا التفاوت والتباين.

6- التفاوت داخل المراكز الحضرية:

وجود التفاوت في مستويات المعيشة بين المناطق السكنية داخل المدينة والمتمثل في انتشار أحياء الفقراء التي ينقصها الكثير من الوسائل الصحية اللازمة بالإضافة إلى الارتفاع الهائل في الكثافات السكنية ومعدلات التزاحم من وجود وانتشار العشوائيات الحداد، 2012م والشكل (1) يوضح ذلك.

الشكل (1) التفاوت العالمي داخل المراكز الحضرية في مستوى المعيشة

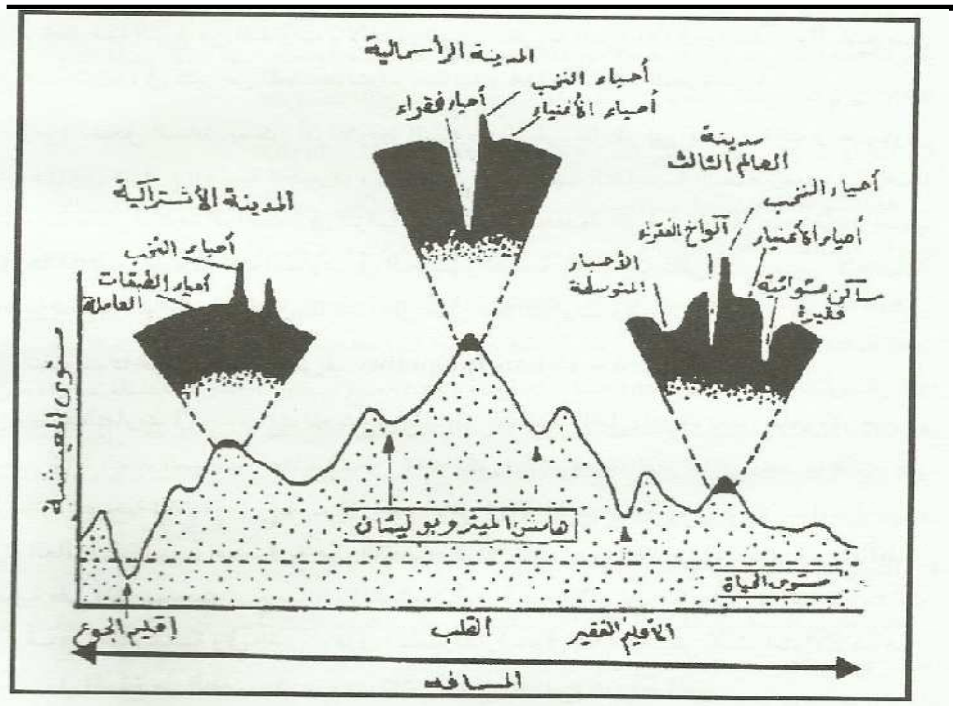

المصدر :الحداد، 2012م

7- التفاوت داخل المناطق الريفية:

وجود اختلافات حادة في الظروف الحياتية بين أصحاب هذه الإقطاعيات والعاملين والأجراء وعمال المواسم من حيث الدخل والنظم الأخرى. الحداد، 2012م

الخصائص الطبيعية للسودان:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية ويطل على البحر الأحمر والنيل وهو الأكثر بروزًا في جغرافية حيث يشكل نهر النيل 67.4%من مساحته.

الإحداثيات: هذا الموقع الجغرافي بامتداده الطولي والعرضي حدوده الشمالية والجنوبية خط طول 49.21 ق - 34.38 ق

خط عرض 8.23 ش – 45. 8 ش وخط الطول:21.49ق 38.34 دائرة العرض:23.08 ش 8.45 ش

المساحة: تبلغ مساحة السودان (1882.000 كلم2) ويعد 16 عالميًّا، والثاني أفريقيًّا، والثالث عربيًّا. ومساحة البر (1.752.187 كلم2) ومساحة البحر (129.813 كلم2) ويبلغ طول الساحل (872 كلم). [السودان أرض الفرص (2011م)]

المناخ: صحراوي وشبة صحراوي جاف في أقصى الشمال (الولاية الشمالية /شمال كردفان/وشمال دارفور) شبه الصحراوي إلى ماطر في الأواسط والجنوب مناخ يتمتع السودان بتنوع مناخي جيد وذلك لكبر مساحته مما يساعد على التنوع المحصولي

السطح:السودان في غالبيته سهول منبسطة مع وجود مرتفعات تتمثل في سلسلة جبال البحر الأحمر ومرتفعات جبل مرة. ملامح السطح تلعب دورًا كبيرًا في التوجه الاقتصادي والسطح في مجمله عبارة عن سهول منبسطة وهذا يعني أقرب العوامل المساعدة والملائمة في الإنتاج الزراعي والحيواني والغابي.

السكان في السودان:

آخر تعداد سكاني في السودان عام 1993متمثل في (25.6) مليون نسمة وحسب الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء بلغ تعداد السكان حوالي (33.419.625) ألف نسمة حسب إسقاطات 2018م،وتعداد السكان والزيادة السكانية بين إحصاء (1993–2008م) تبلغ حوالي 52%

.وإذا قمنا بتقسيم السودان إلى قسمين على امتداد محور طولي من الشمال إلى الجنوب على خط الطول 31درجة شرقًا فسنجد أن الجزء الشرقي يمثل 38% من مساحة السودان ولكنه يضم 56%من السكان أما الجزء الغربي فيمثل 62% من مساحة السودان ويضم 44%من السكان،وتقع في الجزء الشرقي مشروعات

التوسع الزراعي (كالجزيرة والرهد والقاش)،كما توجد به أهم مناطق العمران الكبري والتجمعات العمرانية الحضرية ولذلك نجد حركات الهجرة والاستيطان تكون من القطاع الذي يقع غرب هذا الخط إلى القطاع الذي يقع شرقه. الجدول(1) الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) والشكل (2) حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م(بالمليون)

الجدول(1) الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) للعام 2011م

الرقم	الولاية	المساحة (كلم2)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/كلم2)	العاصمة
1	البحر الأحمر	212,800	1.400.000	7	بورتسودان
2	الجزيرة	25,543	3.796.000	149	ودمدني
3	الخرطوم	25,122	7.118.796	283	الخرطوم
4	الشمالية	348,697	510.569	1	دنقلًا
5	نهر النيل	122,000	1.300.000	11	الدامر
6	القضارف	75,263	1.148.262	15	القضارف
7	كسلا	42,282	1.527.214	36	كسلا
8	سنار	40,680	1.400.000	34	سنجة
9	شمال كردفان	190,840	2.353.460	12	الأبيض
10	جنوب كردفان	79,470	1.066.117	13	كادقلي
11	شمال دارفور	290,000	1.600.000	6	الفاشر

12	جنوب دارفور	127,300	2.152.499	17	نيالا
13	غرب دارفور	79,460	2.036.282	26	الجنينة
14	النيل الأبيض	39,701	675.000	17	ربك
15	النيل الأزرق	45,844	600000	13	الدمازين

المصدر: الموسوعة الحرة، نقلًا من عبد الله،2011م

بالنظر إلى الجدول(1) نجد أن أكثر الولايات سكانًا من حيث التعداد والكثافة هي ولاية الخرطوم وذلك لوجود عوامل الاستقطاب الحضري من خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه الآمنة وغيرها حيث كما نجد أن ولايتي الشمالية ونهر النيل على الرغم من أن الولايتين تمثلان مساحة مقدرة إلا أنهما أضعف سكانًا من حيث العدد والكثافة وذلك لوقوعهما في النطاق الصحراوي وشبة الصحراوي.

أما بخصوص الشكل (2) الذي يوضح الشكل (2) حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون) فإن السكان في تصاعد مستمر وذلك لعدة أسباب: تطور الخدمات الصحية في المدن والاهتمام بالصحة الإنجابية فيها بالإضافة إلى الهجرات المستمرة من خارج السودان.

الشكل (2) حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م(بالمليون)

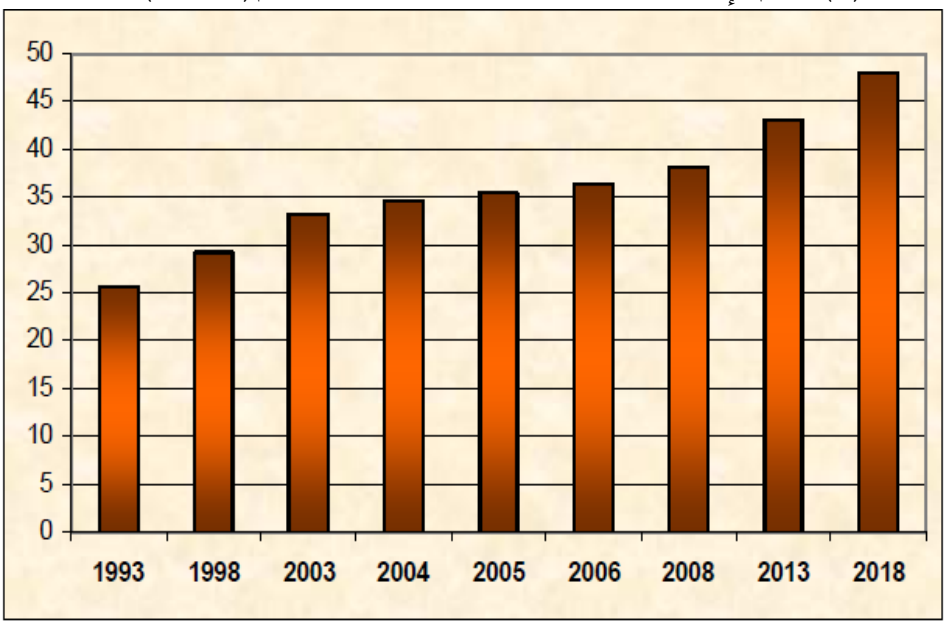

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء،2006م

يقدر عد سكان السودان33.419.625 نسمة للعام 2018م بنسبة عالية في المناطق الريفية كما موضح في جدول(2) التعداد السكاني وتبلغ الكثافة السكانية (الحسابية) في السودان 16 شخصًا للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع. حيث تعتبر هذه الكثافة مرتفعة مقارنة بكثافة السكان في نطاق الساحل أقل من 10 أشخاص للكيلومتر المربع. وذلك بسبب محدودية وهشاشة موارد الأراضي الجافة وشبه الجافة حيث تقع مساحة أكثر من نصف أراضي السودان. يمكن القول أن الكثافة السكانية تتراوح بين (2– 3) شخصًا للكيلو متر المربع في المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية وترتفع إلى (218–230) شخصًا للكيلو متر المربع في مناطق أسواق العمل الكبرى في السودان وقد بلغت الكثافة السكانية في ولاية الخرطوم 231 شخصًا للكيلو متر المربع. بينما تصل في الولاية الشمالية إلى 10 أشخاص للكيلو متر المربع، وتكمن أبعاد المشكلة السكانية في السودان في الآتي:

1- عدم وجود توازن بين السكان والموارد الطبيعية والخدمات المتاحة:

إن التنمية بالسودان تسير بصورة تلقائية وليست ذات أهداف منشودة في حين توجد زيادة سكانية إما بالهجرات الوافدة (اللاجئين)من دولتي إريتريا وإثيوبيا أو نزوح داخلي بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة.

2- سوء التوزيع السكاني:

حيث يتركز التوزيع السكاني في السودان في ولاية الخرطوم رغم صغرها في المساحة؛ مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية والخدمية في المدينة وظهرت إفرازات جديدة مثل تدهور المرافق العاملة وظهور الملوثات البيئية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانتشار ظاهرة السكن العشوائي والتوطن الحضري.

3- التوزيع العمري:

توجد نسبة كبيرة للأعمار الصغيرة (سن الإعالة) وسن أقل من 15سنة وهي من الفئات غير المنتجة اقتصاديًّا.

4- عدم الاستقرار السكاني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن (هجرة متدرجة)

5- التوطن الحضري للخدمات.

5- ضعف آليات الصمود والتصدي أمام الكوارث.

6- انخفاض مستوى الخصائص السكانية:

اقتصاديًّا وتعليميًّا وتمثل ذلك في ارتفاع نسبة الأمية والبطالة والفقر بصورة كبيرة.

وقد ترتب على هذه المشكلة عدة آثار منها: التنافس على الحصول على الغذاء، العجز المائي، نقصان الخدمات الاجتماعية، البطالة،السكن العشوائي، الفقر، وجود اختلال في النمو السكاني من حيث (الحجم والكثافة، والتوزيع الجغرافي، والتركيب النوعي والعمري)، والنزوح السكاني من الريف نحو المدن، وهجرة

الأدمغة، تفشي الأمية، عدم وجود البرامج التعليمية، سوء الأحوال الصحية وتفشي الأمراض، ويضاف إلى ذلك عدم وجود مراكز تدريب فاعلة في الريف وإهمال دور الشباب والمرأة في التنمية.

التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية في السودان:

يتركز الثقل التنموي في السودان بين خطي (7. 15) درجة شمالًا حيث توجد المشروعات الزراعة المروية والآلية المطرية والتقليدية المطرية مثل:

1- مشروع الجزيرة 2- مشروع الرهد 3- مشروع السوكي

4- مشروع حلفا 5- مشاريع الإعاشة السبعة 6-مشروع القاش

7-الزراعة الآلية في القضارف 8-الدالي والمزموم

المشروعات الصناعية (مصانع السكر):

1- حلفا الجديدة 2- عسلاية 3- كنانة

4- الجنيد 5- النيل الأبيض 6- سنار

المشروعات المائية (السدود والخزانات):

1- مروي 2- سنار 3- الروصيرص

4- خشم القربة 5- جبل أولياء 6- أعالي نهري عطبرة وستبيت

الموانى البحرية وهذا يعني أنها ليست دولة حبسية:

1-بور تسودان 2- سواكن 3- عثمان دقنة

4- بشائر 1و2 5- أوسيف

وذكر (محمد،2010م) أن مناطق الثقل التنموي في السودان التي تقدر بربع مساحة السودان التي تحتوي 95%من الإنتاج الزراعي بها و95%أيضًا من الموارد المائية تمر من خلالها، وكل المعادن وحقول البترول وكذلك 85%من الثروة الحيوانية ومصادر الطاقة وتماشيًا مع ذلك 70%من القاعدة الصناعية.

الخريطة (1) التوزيع الجغرافي للثقل التنموي في السودان

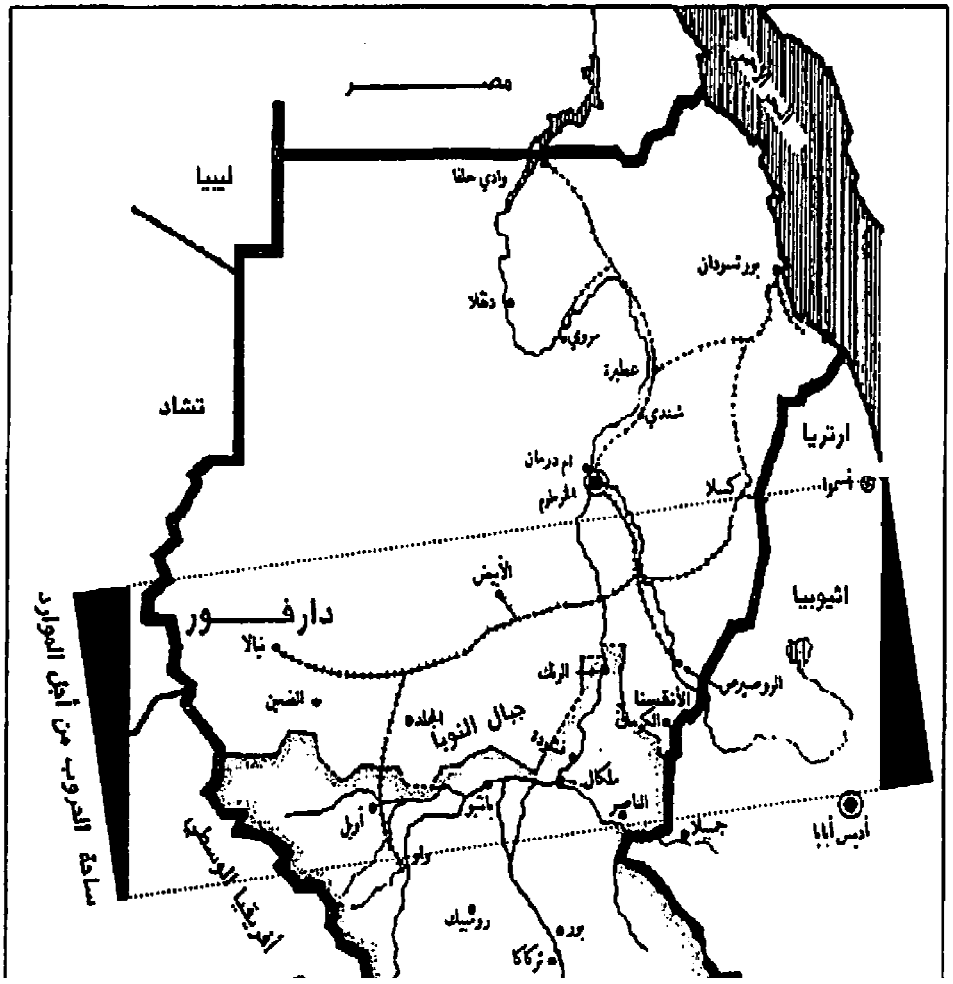

المصدر :محمد2010م نقلًا من كتاب السودان الموارد

الفرص والتحديات في السودان:

تتمثل الفرص والتحديات في السودان في نقاط الضعف والقوة والمخاطر والفرص لمعالجة التفاوت الإقليمي في السودان:والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) التحليل البيئي (SOWT) نقاط الضعف والقوة والمخاطر والفرص للمعالجة للتفاوت الإقليمي في السودان

نقاط القوة	نقاط الضعف
- سيطرة النخبة على مفاصل الأجهزة الاقتصادية المشروعات الزراعية – التعدين – الموارد المائية الكهرباء – تعدد المناخات	الفساد - موارد بشرية كمية وليس نوعية - موارد مائية وزراعية وغابية وحيوانية وتنوع مناخي - المشاريع التنموية القائمة بالسودان(زراعية وصناعية) - الأمية
المخاطر	الفرص
الهشاشة وانتشار الأمراض والتعرضية التغيرات المناخية - الجفاف والتصحر - ظهور الأمراض الاجتماعية	الاستثمارات الأجنبية - توفير موارد طبيعية (أراضي زراعية - التدريب والتأهيل ورفع القدرات - للاستفادة من الموارد المالية المتاحة. - ابتكار أهداف جديدة تخدم المشاريع التنموية القائمة بالسودان - وجود الموارد المعدنية والطاقة في ولايات السودان (الشرق – الغرب - الجنوب).

المصدر: عمل الباحث،2019م.

أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التفاوت الإقليمي:

1- العوامل السياسية ويتمثل ذلك في الاستعمار

2- التاريخية المرتبطة بعادات والتقاليد وموروثات السكان.

بدأ هذا التفاوت الإقليمي في السودان نتيجة لأسلوب التنمية المتبع آنذاك إبان الفترة الاستعمارية (الإنجليزي – المصري) 1899–1956م،عندما استفاد من إمكانيات مشروع الجزيرة الطبيعية لزراعة القطن وتوفيره بأسعار زهيدة لمد مصانع لانكشير ببريطانيا وقد ترتب على ذلك نمو اقتصادي وبشري في المنطقة والمناطق المجاورة لها خاصة العاصمة المثلثة.

عند تبني سياسة تقليل الواردات أنشئت العديد من المصانع في الجزء الأوسط من السودان خاصة (العاصمة)وقد خلق ذلك ظروفًا مشجعة لاستقطاب السكان وبالتالي مشروعات التنمية الأخرى (وزارة التربية والتعليم،2001م.)

أسباب التفاوت الإقليمي في السودان:

1– التنمية المركزية:

التنمية المركزية ويقصد بها التنمية من الأعلى إلى الأسفل وتكون رئاسية التوجهات وهي تركز التنمية في أماكن محددة بمواصفات تخدم في المقام الأول النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن لهذا النوع من التنمية سلبيات تتمثل في الآتي:

1– أنها لا تجعل من المستفيدين من المشاريع التنموية شركاء في العملية التنموية.

2– عدم خلق توازن بين جميع ولايات السودان.

3– تعمل على الاستقطاب التنموي من خلال استمرارية الهجرة التي لها تبعات والتي تبدو مؤشراتها الاجتماعية في البطالة . البؤس الحضري . السرقة . التشرد . الدعارة) وإن ضعف برامج التنمية والتخطيط الموجه نحو الريف قد عززت من التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي، ضعف المردود الاقتصادي والاجتماعي لتلك البرامج في السودان بسبب ضعفها وعدم امتلاكها مقومات التنمية نفسها وافتقارها إلى الإطار المؤسسي والتخطيطي، حيث الأهداف والإعداد العلمي

الجيد. وافتقارها للتخطيط السليم، والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، ويتجلى هذا الأمر في التردي في الظروف الحياتية والمعاشية لغالبية سكان الريف، ورغم تنفيذ بعض الخطط الهادفة إلى تحسين أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها المنشودة، فدخل الفرد لم يطرأ عليه تغيير، كما أن الخدمات لم يحدث لها تحسين أو تطور كمي ونوعي على الرغم من أن أسس الاقتصاد السوداني مرتكزة على زيادة الإنتاجية الزراعية والرعوية، مستفيدةً مما هو متاح من الموارد، إلا أن إهمال المنتجين التقليديين، والجوانب البيئية بالإضافة إلى ضعف البرامج التخطيطية، كما أن ارتباطه بالأنظمة الحاكمة أضعف الأمر التنموي بالبلاد، والذي انعكس على طبيعة البرامج المخطط لها والمنفذة في المناطق الريفية خلال السنوات المختلفة،كما أن العجز في تمويل المشاريع يجعلها قاصرة عن تحقيق أهداف التنمية. ثم إن تصدير المواد الخام وعدم تصنيعها يقلل من فرص العمل ويزيد من أحجام وأعداد البطالة ويؤدي إلى ازدياد المهن الهامشية بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي، ويضاف إلى ذلك سياسات الاحتكار والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تسمي بضرائب الفساد التي لها أثرها الواضح في فشل المشاريع التنموية والخدمية وبرامج التنمية المستديمة. ووقوع تلك المشروعات تحت إدارة النخب الاقتصادية التي تفتقر إلى الشفافية والروح الوطنية والأمانة.

2- غياب العدالة الاجتماعية:

إن غياب العدالة الاجتماعية سببه القبضة الأمنية التي تعمل على تثبيت دعائم للحكم ولكنها تعمل بطريقة غير مقصودة على انهيار المجتمعات من الداخل أو من الأسفل والتي تبدو مؤشراتها في الجريمة الاجتماعية والمخدرات والهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت.

3- لعنة البترول:

لعنة البترول(مصطلح لعنة البترول) المقصود به (هو أن عائدات البترول منذ استخراجه تصب في البنية التحية الخاصة بمنتج البترول ولا تصب على القطاعات الاقتصادية الأخرى في السودان كالزراعة والصناعة والبنى التحية وعندما فقد السودان ذلك المورد مع انفصال دولة جنوب السودان فقدت التنمية عوائد البترول رغم قلتها وكذلك لم تجد القطاعات الأخرى ما يسد رمقها مما سبب فجوات تشغيلية لديها)

4- الفساد وسوء الإدارة والتخطيط:

الفساد وسوء الإدارة وجهان لعملة واحدة وهي تعد من الجرائم المنظمة المحمية بنفوذ النخب السياسية، وتشير كثير من الدراسات في الدول النامية إلى ضعف التكامل بين القطاعات.ويعد التخطيط القومي هو هيكلة التوزيع الإقليمي للموارد الطبيعية والبشرية حسب الاحتياجات الإنسانية في الحيز الجغرافي.

وإن مقاليد الإدارة التنموية في السودان تدار بمفهوم الإدارة بالأزمات وهو الخروج عن المألوف والقيام بحل المشكلات بما هو مطابق للمواقف السابقة دون النظر في البدائل المستقبلية تماشيًا مع محددات التنمية، ويمكن إضافة الآتي:

1- غياب التخطيط السليم للمشروعات التنموية الذي يفتقر إلى الآتي: كما ذكرها (شنان،2003م)

أ/الواقعية: وتتمثل في دقة المعلومات والبيانات المطلوبة (قاعدة بيانات)

ب/ الشمول: وذلك في التكامل بين القطاعات والتوازن دون تفضيل قطاع على آخر [إلا إذا كان ذلك يفيد المجتمع]

ج/المرونة: وهو ما يمكننا من استيعاب المتغيرات غير المرئية

د/التنسيق بين كل شرائح المجتمع والولاية ومتخذي القرار

هـ/المشاركة: في مراحل وضع الخطط لكل الشرائح

2- غياب التعليم وتفشي الجهل والأمية مما ساهم في انتشار النعرات القبلية والإثنية والجهوية التي تقدس التقليد والعادات الضارة بالأسرة والمجتمع ككل

3- اندلاع الحروب ف يالمناطق الحدودية مع دول الجوار في السنوات السابقة التي أدى إلى تدمير البنى التحية في تلك القرى ممثلة في(المدارس والوحدات العلاجية وغيرها) مما أدى إلى النزوح الداخلي الريفي أو الهجرة المتدرجة التي ساهمت بدورها في الضغط على الخدمات في مناطق الوصول من المناطق المهاجر منها.

4- بدائية المجتمعات

5- انتشار مخلفات الحرب (الألغام)

6- ضعف المشاركة الشعبية

7- انعدام تعليم المرأة مما يودي إلى غياب دورها التنموي تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها ومنطقتها

8- وقوع 65% من مساحة السودان في النطاق الصحراوي وشبه الصحراوي

9- ضعف البنيات التحتية وهروب الكوادر التنموية من السودان (الهجرة الاصطفائية والأدمغة) الشكل (3) الحلقة المفرغة للتنمية يدعم ذلك

10- الجفاف الذي له دور حتمي في تدهور الغطاء النباتي وإحداث بما يسمى بالهزات الاجتماعية وسط السكان مما يُعَجِّل بعمليات الهجرة والحراك السكاني.

11- فشل سياسيات الدولة التنموية (الانحياز الحضري)

الشكل (3) الحلقة المفرغة للتنمية

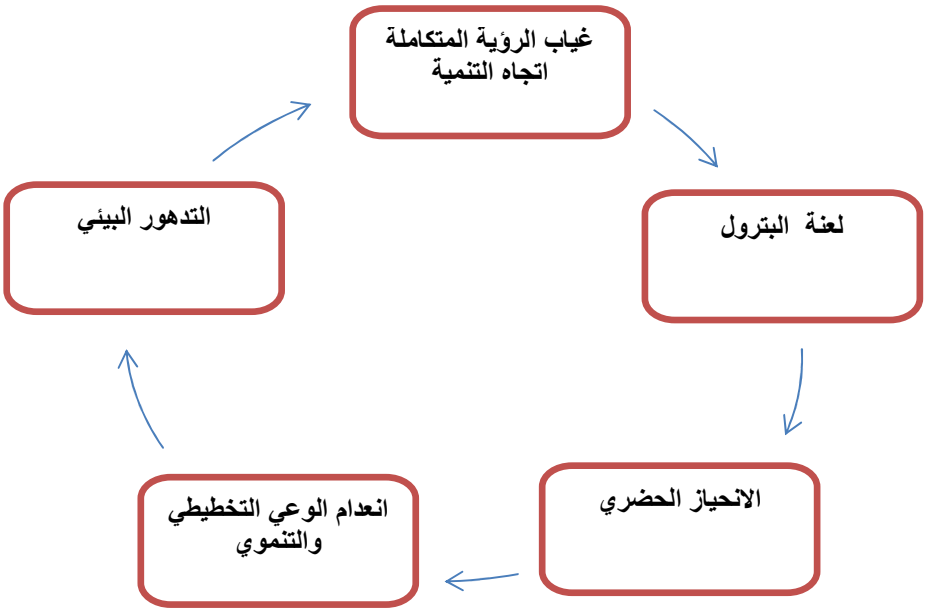

المصدر: خوجلي 2019م.

5- نظم الحكم والإدارة:

نال السودان استقلاله عام 1956م وتعاقب على إدارته عدة حكومات مابين العسكرية والمدنية والانتقالية وكلها كانت أساليبها تجاه التنمية أساليب تلقائية غير منشودة الأهداف والرؤى ونجد أن الحكم العسكري الذي استمر 52 عامًا في ثلاث فترات متفاوتة شهد أكثر المشروعات التنموية بينما الحكم المدني والانتقالي استمر 11 عاما أيضًا في فترات متفاوتة والجدول (3) يوضح نظم الحكم والإدارة في السودان منذ عام 1956- 2019م.ونجد أن نظم الحكم اهتمت بمقاعد الحكم أكثر من الاهتمام بمعاش الناس وكانت المظهرية السيادية والسياسية من خلال الصرف البذخي في المواكب السيارة دون الاهتمام بالتنمية المتعددة الجوانب.

الجدول (3) نظم الحكم والإدارة في السودان منذ عام 1956- 2019م.

الرقم	اسم الحكومة	الفترة الزمنية لها	الملامح الأساسية لتلك الحكومات
1	الزعيم إسماعيل الأزهري	يناير 1954 ـ يوليو 1956م	على يده نال السودان استقلاله + عملية السودنة
2	عبد الله خليل	يوليو 1956 ـ نوفمبر 1958م	الائتلافات بين أحزاب الأنصار والختمية
3	الفريق إبراهيم عبود	نوفمبر 1958ـ أكتوبر 1964م	العسكرية الأولى
4	سر الختم الخلفية	سبتمبر 1964 ـ فبراير 1965م	حكومة انتقالية (الأولى)
5	محمد أحمد المحجوب (الأولى)	فبراير 1965ـ يوليو 1966م	الائتلافات بين أحزاب الأنصار والختمية
6	الصادق المهدي (الأولى)	يوليو 1966م ـ مايو 1967م	الائتلافات بين أحزاب الأنصار والختمية
7	محمد أحمد المحجوب (الثانية)	مايو 1967ـ مايو 1969م	الائتلافات بين أحزاب الأنصار والختمية
8	جعفر محمد نميري	مايو 1969ـ أبريل 1985م	العسكرية (الثانية)
9	عبد الرحمن سوار الدهب	أبريل 1985ـ أبريل 1986م	حكومة انتقالية (الثانية)
10	الصادق المهدي (الثانية)	أبريل 1986 ـ يونيو 1989م	الائتلافات بين أحزاب الأنصار والختمية
11	عمر حسن أحمد البشير	يونيو1989ـ أبريل 2019م	العسكرية (الثالثة)
12	عبد الفتاح البرهان	يونيو 2019.يونيو2022م	حكومة انتقالية (الثالثة)

المصدر: عمل الباحث،2019م جمعت من مراجع متعددة.

6- الاعتماد على المنظمات:

إن للاعتماد على المنظمات إفرازاته المتمثلة في الاعتمادية والاتكالية الناتجة من تهميش سكان الريف من قبل السياسيين والمسؤولين في الدولة عن طريق تداخل العديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية حيث يقوم بتحليل عناصر البيئة الطبيعية ومكونات البناء الاجتماعي للسكان ومقومات البناء الاقتصادي لبيان تأثيرها جميعًا في تدهور نظم الاقتصاد الريفي من خلال تدهور خمس عوائق أساسية في علاقة ترابطية فيما بينها تقدم عشرين علاقة سببية محتملة وترابط يؤدي إلى الفقر الريفي المتكامل.الشكل (4) يوضح ذلك.

الشكل (4) فخ الحرمان (الفقر الريفي المتكامل)

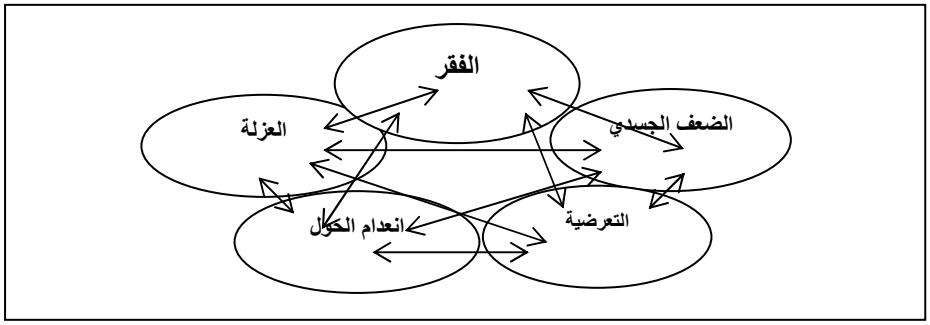

المصدر: تشامبرز (1991م)

هذه المجموعات من العوائق المترابطة تمثل دائرة مفرغة من الفقر وأن الربط بين المجموعات الخمس تقدم عشرين علاقة سببية تترابط مثل الشرك ويبقي الناس في حرمانهم وتتباين قوة هذه الروابط بكل مجموعة.

فالفقر محدد قوي للمجموعات الأخرى إذ يسهم في الضعف الجسدي من خلال نقص الغذاء وصغر الأجسام، وسوء التغذية الذي يؤدي إلى استجابة مناعية للعدوى، والعجز عن الحصول على الخدمات الصحية أو دفع مقابلها، ويسهم في العزلة بسبب العجز عن دفع ثمن الدراسة أو تحمل نفقات السفر بحثًا عن العمل

أو العيش قرب المركز يسهم في التعرضية إلى الأدوات اللازمة لمواجهة المخاطر ويسهم في انعدام الحول لأن الفقر يورث مكانة متدنية وذكر (تشامبرز، 1991م) أنه ليس للفقر صوت.

أما الضعف الجسدي فيسهم في الفقر بعدة طرق من خلال انخفاض إنتاجية العمل والعجز عن زراعة مساحات أكبر،والعمل لساعات أطول و الأجور الأقل مدفوعة للنساء، ونقص الوقت والطاقة اللازمين للبحث عن المعلومات خاصة بالنسبة للنساء، وتتفاقم التعرضية بالحد من القدرة على مغالبة الأزمات من خلال العمل بجد أكبر ومن خلال التفاوض طلبًا للمعونة، ويسهم في انعدام الحول من خلال النقص في الوقت والطاقة اللازمين للاعتراض.

أما العزلة (نقص التعليم – النأي – عدم وجود الاتصالات) تبقي على الفقر فالخدمات لا تصل إلى النائين، والأميون لا يستطيعون قراءة المعلومات ذات القيمة الاقتصادية وتتواكب العزلة مع الضعف الجسدي، فالأسر النائية ترتفع فيها معدلات هجرة القادرين جسديًّا على العمل نحو المدن كما أن العزلة تفاقم التعرضية فالمناطق الحدية الهشة أكثر عرضةً لفشل المحصول وأقل تزودًا بالخدمات اللازمة لمواجهة المخاطر والمجاعة والمرض وفشل المحصول كما أن الأميين يجدون صعوبةً في المطالبة بحقوقهم التعرضية.

فترتبط بالفقر من خلال بيع الممتلكات المنتجة أو رهنها لتوفير النقد لمجابهة المخاطر مثل المرض والمجاعة وغيرها وترتبط بالضعف الجسدي لأن مواجهة الطوارئ تقتضي استبدال الوقود بالوقت والطاقة وترتبط بالعزلة من خلال الانسحاب مكانيًّا لمناطق حديَّة أبعد أو اجتماعيًّا إلى علاقات متبادلة أقل وترتبط بانعدام الحول من خلال ما يبتكره من الاعتماد على السادة والدولة.

أما انعدام الحول فيسهم في الفقر بعدة طرق من خلال استغلال الأقوياء فهو يحول دون الحصول على الموارد من الدولة وعلى الإنصاف القانوني والقدرة على

المنازعة وأسعار الفائدة ويؤدي إلى الضعف في المساومة على شروط البيع كما أنه يُصَعِّب من الحصول على إمداد الإغاثة الغذائية ويرتبط بالعزلة من العجز ومن لا حول لهم من جذب العون الحكومي والمدارس والعاملين المهرة والموارد الأخرى كما أنه يجعل الفقير أكثر استضعافًا أمام المطالب المفاجئة بسداد القروض (تشامبرز، 1991م).

نتائج التفاوت الإقليمي في السودان:

1- التهميش

نقلًا من (إسماعيل،2012م) كلمة التهميش تعـني: الترك أو التقليل من قيمة الشيء، فالتهميش عمليات يتم من خلالها تشريد الآلاف من أعمالهم وانهيار المشاريع الزراعية والصناعية التي أدت إلى الهجرة داخل البلاد وخارجها، وتركيز السلطة والثروة في يد القلة، وتعميق الفقر، مما يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من الفقر، وهي صفة ملازمة لمعظم دول العالم الثالث، حيث تخلف الهوامش والأطراف بفقدان العناصر المنتجة وأدوات الإنتاج وذلك من جراء عمليات السحب المستمر تجاه المركز. وفي هذا الجانب أورد (محمد.1999م) أن الفرد كلما ابتعد عن المركز ساءت حالته وأصبح أكثر تهميشًا، وعلى الرغم من أن الآثار المرتبطة بالتهميش لم تنحصر على الهامش بل تتعداه إلى المركز، إلا أن هذا النموذج كما يرى الكثيرون قد عمق من تلك الآثار.

شكل (5) التهميش كما أورده Perlman

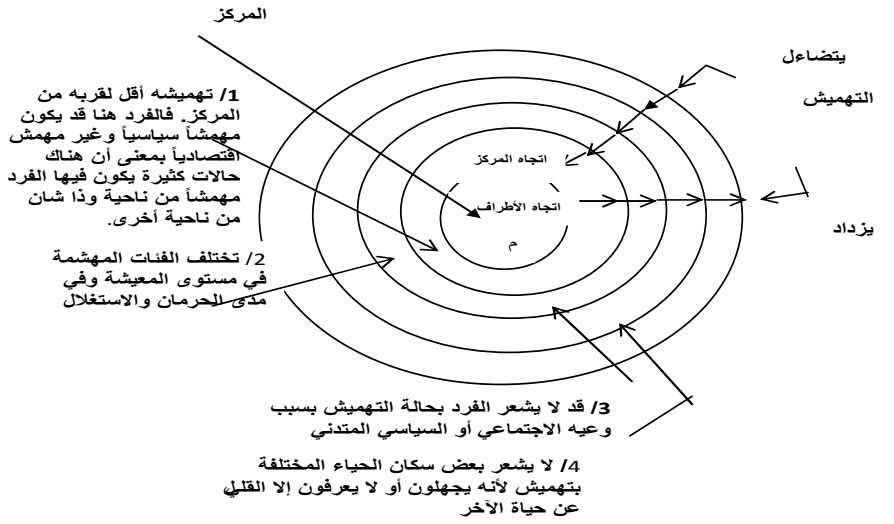

المصدر: (قيرة، 2003م)

فالتهميش من وجهة نظر Perlman بالشكل (5) يزيد كلما ابتعدنا عن المركز لأن المركز يمثل مركز الثقل السياسي والإداري والاقتصادي وعليه يكون الاهتمام بدرجة أكبر من الأطراف (الريف) والتي يكون حجم الاهتمام بها متفاوتًا بحكم قربها أو بعدها عن المركز. ويتجسد تهميش الجماعات الهامشية في حالات تدني نوعية الحياة، وازدياد دوائر الفقر، ومعدلات الباحثين عن العمل وخصوصًا بين شريحة الشباب، وتردي أداء النظام التعليمي وانتشار العشوائيات ومظاهر الاستعباد الاجتماعي،فعدم تحقيق الذات وتنميتها والتعبير عنها وعدم تمكين المرأة بين الواقع والمأمول من حيث التركيز على التعليم والمشاركة السياسية ونشاطها الاقتصادي وتوجه الأطفال الفقراء نحو سوق العمل مبكرًا لعدم الاهتمام بإشباع حاجاتهم الأساسية وارتفاع معدلات الأمية بينهم، وحالات الحرمان والخوف وفقدان الحياة الآمنة.

ونظرية التهميش كما أبرزها (واتس، 1983م) هي نتاج لتداخل مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية. وهو بذلك أراد أن يبرز دور كل العوامل التاريخية بين الإنسان والبيئة وما ترتب عليها من سوء في التكيف Mal adaptation الذي أصبح سمة مميزة وملازمة لكثير من المجتمعات.

شكل (6) التهميش كما يراه واتس

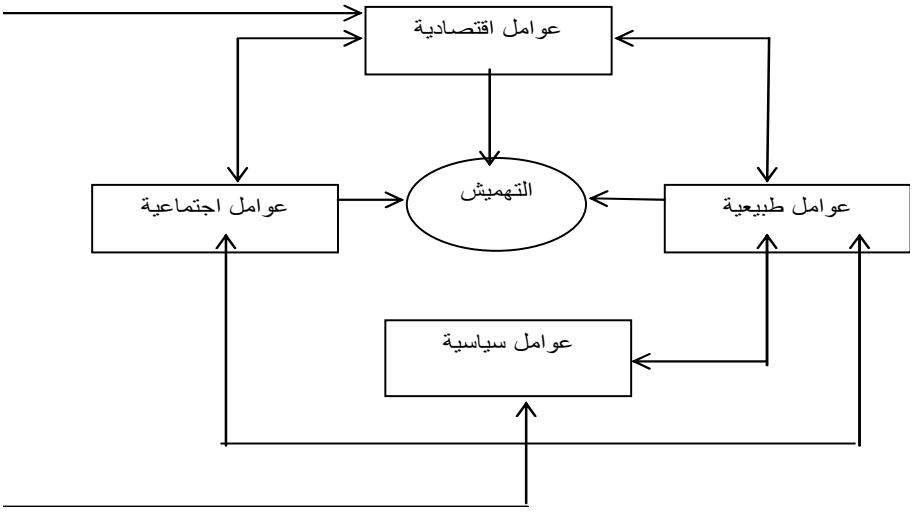

المصدر: (Watts 1983)

من خلال دراسة الشكل (6) يتضح أن الظروف الطبيعية من شأنها أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية كانخفاض دخول الأفراد من الأنشطة التي تعتمد على الأساليب التقليدية للإنتاج، وينعكس ذلك على مستويات المعيشة بالمجتمع المعني الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أوضاع اجتماعية غير مرغوبة كالفقر والجهل والمرض، وهي بدورها قد تقود إلى أوضاع سياسية معقدة تؤدي إلى مطالبة بعض السكان بإصلاح الأوضاع المتدهورة وقد تتحول المطالبة إلى أزمة سياسية، كما

أن الظروف السياسية قد ترتبط ببعض الجوانب الطبيعية كعجز الإقليم عن المساهمة في التنمية الاجتماعية التي ينشدها السكان، فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية قد تؤثر مجتمعة على ظاهرة التهميش إلاّ أنها تتفاوت في درجة التأثير.ونظرية التهميش تحدد أربعة مفاهيم تعمل من خلالها وهي:مع تطبيقها على السودان نخرج بالإفادة أدناه:

التهميش الجغرافي:

يعني نقص الحيز المكاني إضافة إلى ذلك فإن هذا المفهوم يشير إلى فقدان الموارد (Egem 1994).التطبيق على ولايات السودان ممثل في الصراع بين الرعاة والمزارعين مما أفقد الوطن أنفس وأموالًا في شكل ديات.

التهميش الإيكولوجي:

هذا المفهوم يعني أن الأرض المهشمة إيكولوجيا هي تلك النظم البيئية الهشة والتي تواجه بعقبات في إنتاجها البيولوجي، وهذا ما وصف به كلٌّ من (Blaikie & Brookield1987) التهميش الإيكولوجي، بالإضافة لكونه نتاجًا لمحدودية الموارد، وبالتطبيق على ولايات السودان ممثلًا في وجود شجرة المسكيت التي تمتد على(42000 ألف كلم 2) في شرق السودان والجفاف والتصحر في شمال السودان وكذلك ساهمت في الفقر بصورة كبيرة لأنها ساعدت على تحجيم وصول معينات التنمية إلى الأجزاء الداخلية للسودان.

التهميش الاقتصادي:

هذا المفهوم تضمنته النظريات الكلاسيكية الاقتصادية(Blaike & Brook Field 1987). التي فيها الفائدة أو الربح الاقتصادي و بأنه صافي القيمة العائدة من الإنتاج في الفترة الزمنية المحددة، كذلك فإن هذا المفهوم استخدم للإشارة إلى انخفاض الاقتصاد الكافي للأنشطة للمشتغلين بها، والذين هم مهشمون اقتصاديًّا (Egemi1994) نقلًا من (محمد،1999م). ونجد أن (Ricaedo 1951) نقلًا

عن(محمد،1999م). قد تناول ذلك من خلال تطويره لنظرية تناقص العائد في ما يتعلق بنوعية الأرض، وتناول هذا المفهوم في نظريته الزراعية حيث ذكر أن الأرض تفقد قيمتها كلما ابتعدنا عن السوق أو المركز (Blaike & Brook Field 1987) إن مفهوم التهميش الاقتصادي امتد ليشمل الركود ومحدودية النمو في سوق العمل وفقد موارد الدخل (محمد1999م). وبالتطبيق على الولايات ممثلًا في أنه لا يوجد نشاط اقتصادي تشتهر به الولايات سواء الزراعة التقليدية والتهريب الذي ساهم في فقدان موارد السودان المدعومة إلى دول الجوار وهنا توجد أزمة ضمير أخلاقي وقلة وازع ديني تجاه السودان.

التهميش السياسي:

يعني في أبسط صوره عملية نقص أو فقد حقوق الفرد والتي يجب على الدولة توفيرها خاصة فيما يتعلق بعمليات التنمية، والتحديث، وتوفير الاحتياجات الأساسية في الفترات الحرجة حيث النقص في الغذاء والتدهور في الموارد الطبيعية المتاحة كما موضح في الشكل (2) فإن نظرية التهميش هي نتيجة مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن تخلف السكان بسبب تدهور النظم الاقتصادية والاجتماعية يجعل السكان عرضه للكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى الاعتماد على الإعانات الخارجية وهذا بدوره يزيد من التهميش. وبالتطبيق على السودان ممثلًا في أنه لا يوجد لمعظم الإثنيات بالسودان تمثيل سياسي إلى حدٍّ كبير وذلك لانتشار الأمية.

2- الحروب الأهلية:

تعود جذور التمرد في السودان إلى جملة من الأخطاء، و منها الممارسات غير المقصودة من قبل الوطنيين والأحزاب، إضافة إلى جملة الأخطاء المقصودة التي عمقتها الإرساليات التبشيرية والحكام البريطانيون، وأول بوادر التمرد بدأت بالفرقة الاستوائية في أغسطس في توريت تم قتل 261سودانيًّا شماليًّا (أبوسعدة، 2010م). ونجد أن الحكومات المتعاقبة على حكم السودان تعاملت مع حركات التمرد بالحل العسكري فقط بغرض كسر شوكتهم دون استصحاب الحلول

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والهوية وأيضًا استخدام الحلول المجزأة مما زاد من تفاقم المشكلات والحروب الأهلية في السودان فأصبحت هناك تصدعات في المجتمعات السودانية وتفاقمت بعد ذلك دائرة الحرب في عهد الإنقاذ أي بعد عام 1989 لتشمل الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية للسودان الجدول(4) يوضح التطور التاريخي الحروب الأهلية في السودان.

الجدول(4) الحروب الأهلية في السودان

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
شارك الجلابة الشماليون في تجارة الرقيق منذ القرن الماضي ومازال هذا التاريخ عالقًا بالأذهان. حل الشماليون محل البريطانيين في الإدارة في الجنوب + بدأت الحرب الأهلية الأولى (1955) بقيادة أنانيا التي غلب على تكوينها الاستوائيون.	أولًا: بينية الزراعة الآلية استنفذت التربة في الشمال، صندوق النقد الدولي يتجه جنوبًا+ تأثر منطقة السافنا بالجفاف والتصحر. ثانيًا: اقتصادية الموارد في	جيش تحرير شعوب السودان حوالي 100 ألف مقاتل ونصير معظمهم من الدينكا وهم مجهزون لخوض حرب عصابات	مساندة للحكومة الجبهة الإسلامية + التنظيم الدولي للإخوان المسلمون + إيران + العراق +ليبيا + اليمن+ دول الخليج + تشاد + أفريقيا الوسطى	محليًا تفكيك البلاد+نسبة كبيرة من الضحايا من المدنيين. المجاعة والأمراض والألغام تهدد حياة الملايين. نصف عائدات الدولة ينفق على الحرب + تعثرت جهود التنمية أو توقفت تمامًا خصوصًا في الجنوب.	محليًا فشلت كل المحاولات التي قام بها معتدلون داخل الجبهة القومية الإسلامية.
		الجيش الحكومي 150 ألف جندي وضابط جيد التجهيز ولكن معنويات أفراده هابطة.	أطراف مواقفها متذبذبة مصر +دول الشرق الأوسط + كينيا + زائير		إقليميًا أبوجا (نيجيريا)+ أيقاد IGAD + المبادرة المصرية –الليبية (فشلت محاولات وساطة)

اتفاقية أديس أبابا (1972) سيطرت النخبة النيلية على الحكم الفيدرالي.	الجنوب وحزام السافنا مربحة (النفط + الأراضي + المياه). ثالثًا: اجتماعية فرض قوانين الشريعة + التعريب + الأسلمة + التفرقة العنصرية. رابعًا: سياسية: التجمع الوطني الديمقراطي + حركة تحرير شعوب السودان يعملان لإقامة سودان ديمقراطي علماني.	الميليشيات الشمالية (قوات الدفاع الشعبي 500 ألف+ المرابطين 60- 100 ألف)	معارضة لنظام الحكم في الخرطوم إرتريا +أوغندا + إثيوبيا + الغرب قوات التجمع الوطني المعارض قوات التحالف (500) + لواء السودان (1500) + البجا (300) + حزبية أخرى (500)	إقليميًا القرن الأفريقي + منطقة البحيرات العظمى + تشاد + احتمال اندلاع نزاع بين الدول عالميًا السودان جزء من الإرهاب العالمي	عالميًا غرب أوروبا +نيجيريا + كينيا..إلخ (فشلت كل المحاولات)
إعادة تقسيم الجنوب ومحاولات هيمنة الشمال على النفط + اندلاع الحرب الأهلية الثانية (1983). انضمام دارفور + النوبا +والانقسنا والبجا + التجمع إلى الخيار العسكري		الميليشيات الجنوبية تغير ولاءها باستمرار ويقف معظمها إلى جانب الحكومة. تخوض تنافسًا شرسًا فيما بينها. أنانيا 2 (30 ألفًا) + أخرى (60 ألفًا).			المنظمات الطوعية والشعبية الكنائس + مركز كارتر + حقوق الإنسان + مراكز الأبحاث (ساهمت في تمهيد الطريق أمام " السلام من الداخل")

المصدر: محمد،2010م

مصطلحات

1- الجلابة: مصطلح يطلق على أبناء الشمال الذين يرتدون الجلباب السوداني وهو يدل على النخب الاقتصادية التي تسيطر على مفاصل الحياة في المناطق السودان دون الشمال السوداني.

2- أنانيا: كلمة محلية بلغة الدنيكا أكبر القبائل الجنوبية التي تكونت منها الفصائل الأولى للحرب الأهلية في السودان ويقصد بكلمة أنانيا (السم القاتل أو سم الثعبان)

3- النزوح واللجوء: عدد المهاجرين الداخليين الذين انتقلوا من ولاية لأخرى3.4مليون في الغالب ذكور 85.1%وحوالي النصف منهم 1.5مليون هاجروا إلى الخرطوم و48%هاجروا من المناطق الحضرية في الولايات الأخرى و46.1% من المناطق الريفية والنمط المهيمن على الهجرة الداخلية من حضر إلى حضر 37.5%مجموع المهاجرين ثم من الريف إلى حضر 30.4%وأيضًا هنالك نسبة مقدرة للهجرة من الريف إلى الريف وهي النسبة الأقل 9.1%من المهاجرين الداخليين من حضر إلى الريف بالإضافة إلى وجود 500.000لاجئ مستقرين في ولاية الخرطوم أي ما يدخل إلى السودان يوميًّا يعادل 19 لاجئ (الجهاز المركزي للإحصاء،2006م)،وهذا اللجوء أدى إلى ظهور بما يسمى بالمجتمعات الموازية التي تمارس فيها جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول؛ نتيجة اللجوء المطول (هو أوضاع وجد فيها اللاجئ نفسه في حالة من النسيان طويل الأمد) وهنالك عدة أسباب أدت إلى الهجرة والنزوح السكاني وهي:

1- أسباب بيئية متمثلة في الجفاف والتصحر والفيضانات.

2- الحروب

3- وهنالك أسباب متعددة أهمها التفاوت التنموي من الناحية الاقتصادية (الفقر – فشل المشاريع التنموية نفسها) من ناحية المسألة السكانية حيث التركز والتشتت

السكاني المناطقي ومن الناحية الاجتماعية ترك المكان الأصل له تبعات نفسية حيث الارتباط العاطفي بمكان (ذكريات الطفولة +القبور)من التبعات أيضًا السكن العشوائي وسوء التغذية و انعدام الخدمات..

أما النزوح الداخلي في السودان – حسب قراءة (مركز رصد النزوح الداخلي،2011م)–فكان في بداية العقد 2001م أربعة ملايين نازح جراء الحرب الأهلية التي تجددت عام 1983م بين شمال السودان وجنوبه وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005م حيث بلغ الصراع نهايته كما بدأت الحرب الأهلية في دارفور عام 2003م التي قدر عدد النازحين فيها 2.7مليون ولقد شمل العدد الإجمالي والتقديري للنازحين داخليًا (4.5 ـ 5.2)مليون شخص في نهاية 2010م والشكل (7) يوضح ذلك.

الشكل (7) النزوح الداخلي في السودان 2001 ـ 2010م

المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي،2011م

4- تدهور النظم الاقتصادية:

قاد التدهور في نظم الاقتصاد الريفي إلى انعدام الأمن الغذائي وسط المزارعين والرعاة في القطاع التقليدي حتى عانى (8.5) مليون شخص من مجاعة (1984-1985م)،(عجيمي، 1998م) مما أجبر الكثيرين منهم إلى النزوح (1.8) مليون شخص. وأشار إلى أن هنالك (4.5) مليون شخص نزحوا عام (94-1995م) استقر منهم نسبة (200.000) شخص حول المدن. مما أدى إلى تضخم السكن العشوائي حول المدن (حزام الفقر) الذي يضم ما يعرف بالنازحين البيئيين، فازدادت نسبة سكان الحضر في السودان من 8.3% عام (1956م) إلى (25.5%) عام (1993م) حدث ما يعرف بترييف المدن وتفاقم المشكلات الاجتماعية والأمنية وقضايا إصحاح البيئة،(نمر، 2000م) وانتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي (الحرف الهامشية) بالمدن

كذلك أدى التدهور في نظم الاقتصاد الريفي إلى تساقط الكثيرين عن القطاع الرعوي والاتجاه نحو حياة الاستقرار وتشير التقديرات إلى انخفاض عدد الرعاة التقليدين في السودان من 13.7% في عام (1956م) إلى (8.5%) عام (1993م) كما انخفضت نسبة سكان الريف في نفس الفترة من 78% إلى 66.3% التعداد القومي الرابع(1993م) جدول (5)يدعم ذلك

جدول (5) توزيع سكان السودان وفقًا لنمط الحياة (56- 1993م)

النمط - العام	1956م	1973م	1983م	1993م
حضر	٪8.3	٪18.3	٪25	٪25.2
ريف	٪78	٪70	٪68.5	٪66.3
رحل	٪13.7	٪11.5	٪11	٪8.5

المصدر: التعدادات السكانية (55-1956م)، (73-83-1993م).

لقد تباينت آراء الباحثين حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدهور نظم الاقتصاد الريفي فالبعض أرجعها إلى الظروف الطبيعية الناجمة من تكرار سنوات الجفاف والتدهور البيئي حيث تعرض السودان إلى موجات من الجفاف خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن الماضي، (عبد اللطيف، 1993م)، (الشيخ، 2000م) أدت إلى ضوائق غذائية ومجاعات نتيجة لنقص الغذاء وفقدان أهم مقومات حياتهم من محاصيلهم الزراعية وثروتهم الحيوانية كما تعرضت أراضي واسعة من السودان إلى ظاهرة التصحر. وأصبحت الصحراء تغطي 25.4% من أراضي السودان و55% من جملة المراعي الطبيعية،(2000، (UNDP وقد شمل التدهور البيئي (2,5) مليون فدان من أراضي المشاريع المروية و 75% من مناطق إنتاج الصمغ العربي و66% من أراضي السودان وتمثل هذه الأراضي المتدهورة الأراضي الرئيسة للإنتاج الزراعي والحيواني في السودان مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة قدرت بـ 2% سنويًّا وزارة الزراعة،(إدارة الإحصاء والمعلومات،2003م) بينما يرجعها الآخرون إلى عوامل اقتصادية وسياسية بحتة، ذكر(السيد ،1999م) أن فشل سياسات التنمية الاقتصادية وسياسة التكيف الهيكلي التي تتبناها الدولة منذ الثمانينات من القرن العشرين وسياسة الاقتصاد الكلي والتحرير الاقتصادي في التسعينيات مع عدم استقرار السياسات النقدية والتسويقية لحماية المنتج نتيجة للتبادل غير المتكافئ ووصول الأرباح والفوائد إلى الوسطاء والتجار مما جعل المزارعين والرعاة أقل استفادة من منتجاتهم.

5- الأمراض الاجتماعية:

أس الأمراض الاجتماعية هو العطالة، وتعرف العطالة بأنها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه وأن ظاهرة العطالة تعتبر من أخطر المشكلات والتي نتجت عنها العديد من المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الجرائم والانحرافات الأخلاقية، وأثَّر النزوح تأثيرًا سلبيًّا

حيث ترك كثير من الزراع والرعاة مزارعهم وحيواناتهم لينضموا إلى جيش المتبطلين. وتوجه الاتهامات إلى الدولة التي لم توفر فرص عمل للمواطنين من خلال مشاريعها وآلياتها وبرامج التنمية الريفية وأيضًا إلى نوع المنهج الدراسي الذي يتلقاه تلاميذ في المدارس بأنه لا يعمل أو يهدف بصورة واضحة إلى عمليات التغيير الاجتماعي في الريف بصورته الإيجابية وكثيرًا ما نجد أن هذه المناهج لا ترتبط ارتباطًا تكامليًّا بالقيم الاجتماعية والثقافية وأنماط الإنتاج الاقتصادي السائد في الريف و أن هنالك ارتفاعًا في نسبة العطالة بين من هم في سن العمل (15سنة فأكثر) وتعزى العطالة لضيق فرص العمل في الفترات الأخيرة للأسباب التالية:

1. تدهور المشاريع الزراعية المروية والمطرية.
2. تدهور الخدمات العامة وتأتي في مقدمتها الصحية والتعليمية.
3. عدم مواكبة التطور الحضري
4. عدم تبني مشروعات التنمية الريفية

5- الفقر نفسه عامل محفز للعطالة

كما انتشرت العطالة بين خريجي مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية وظاهرة العطالة في هذه الفئة العمرية تكون لعدم قيام التعليم بدوره بصورة فعالة وسط المتعلمين من أبناء الريف وذلك بسبب نمط الإنتاج السائد الذي لا يستوعب مؤهلاتهم التعليمية بالصورة التي ترضيهم فتتفشى ظاهرة العطالة بصورة كبيرة خاصة وسط خريجي المدارس قبل التعليم الجامعي الذي يسمى بالفاقد التربوي وذلك بالذهاب إلى مناطق التعدين الأهلي أو العشوائي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة وسط الشباب بالسودان خاصة المتعلمين من خريجي الجامعات الذي يطلق عليهم ظاهرة البؤس الحضري.

6- ضآلة الدور في المؤسسات الاجتماعية التقليدية:

ترتكز النظم الاجتماعية التي تسود في السودان أساسًا على الجوانب الاقتصادية العملية (الزراعة والرعي) والتي تمثل أساس حياة سكان الريف إلا أن تدهور النظم الاقتصادية التقليدية انعكس على تلك المؤسسات وعلى الأدوار التي تقوم بها والسبب في ذلك يعود إلى ضعف نوعية الحياة وتدهور الأرض التي تمثل وحدة الإنتاج الأولى مما أدى إلى إضعاف تلك المؤسسات في معالجة أمور الحياة المختلفة.إن من بين الأدوار التي كانت تقوم بها تلك المؤسسات حماية الموارد (الأرض، المياه) وتنظيم عملية استخدامها في السابق، ولكن بتدهور تلك الموارد وغيابها في كثير من الأحيان انتهى ذلك الدور؛الذي أنعكس سلبًا على الحياة الاجتماعية وما يتصل بها من علاقات وتكافل قد بدأ يشوبه الضعف وانعكس ذلك الأمر المتدني في التكافل الاجتماعي إذ إن نوعية المساعدات والدعم في المناسبات(الأفراح والأتراح) مربوط بمصادر دخل الأسرة نفسها والدعم مصدره من المنتجات الزراعية والحيوانية والأعمال الحرة، وإن المساهمات في المناسبات الاجتماعية أصبحت نقدًا عن المساهمات العينية التي كانت سائدة وانخفضت نسبة المساهمة من 85% إلى 65% ففي السابق كان الناس يساهمون عينًا بالحيوانات مثل الضأن والماعز والإبل والأبقار وهذا النوع من المساهمات كانت له قيمة اقتصادية كبيرة لأن المبالغ المتحصل عليها بعد بيع هذه الحيوانات كبيرة.و في مجال الحياة الاجتماعية كانت تلك المؤسسات تقدم بالعون والمساعدة، ولكن مع تدهور الحياة الاقتصادية، كما أوضح عدد من القيادات الأهلية عجز تلك المؤسسات عن القيام بذلك الدور ولم يقتصر الحل في الجوانب الاجتماعية فقط على المؤسسات التقليدية بل امتد ليشمل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ففي الفترات السابقة كان هنالك فائض من المال والوقت يستفاد من الأول في حل الضائقات ويستفاد من الآخر في تقديم المساعدة في بناء المنازل وغيرها وخاصة

فيما بعد موسم الحصاد، إلا أنه بسبب تدهور الظروف الاقتصادية ومع قلة الإنتاج لم يعد هنالك ما يدخره الفرد كما أن أوقات الفراغ السابقة أخذ السكان يستفيدون منها في إنجاز أعمال أخرى تزيد من دخلهم.وللإدارة الأهلية أدوار متمثلة في الآتي:

1- حماية الموارد

2- تحديد استخدامات الأرض.

3- تنظيم عمليات الزراعة والرعي

4- تنظيم العلاقات الاجتماعية

5- فض النزاعات

6- تقديم العون والمساعدة

7- انفصال جنوب السودان:

دولة جنوب السودان انفصلت في 9 يوليو 2011م وتسميته: "جمهورية السودان الجنوبي" – وفقًا لاتفاقية السلام الشامل لقسمة السلطة والثروة في السودان 2005م، وبند تقرير المصير – بمساحة قدرها 205 ألف ميل وهذه المساحة تحتوي في دواخلها ثلث الموارد الطبيعية من الغابات والبترول ويتمتع السودان الجنوبي بموارد طبيعية متجددة ومتوفرة في أماكن متعددة منه، مثل: الأراضي غير المحدودة الصالحة للزراعة، بينما تبلغ مساحة دولة الجنوب السوداني حوالي 630,745 كلم2 أي ما يعادل ربع مساحة السودان. وهي مجموع الولايات الجنوبية العشر وأكبرها ولاية جونقلي 19.4% (ولاية المياه)، وتأتي ولاية الوحدة 5.7% (ولاية البترول) في المرتبة السابعة بين ولايات الدولة الوليدة. وبعد الانفصال، أصبحت مساحة الأرض السودانية 1,875,068 كلم2.

8- العقوبات الأمريكية:

العقوبات الأمريكية المتمثلة في الحصار الاقتصادي والذي يتمثل في العقوبات الأمريكية على السودان:العقوبات الأمريكية على السودان فرضت عام 1997م بقرار من الرئيس الأمريكي بيل كلتيون،العقوبات الأمريكية تشمل حظر جميع أنواع التعامل التجاري والمالي مع السودان، وقدرت وزارة المالية إجمالي الخسائر بسبب العقوبات الأمريكية بحوالي 45مليار دولار

وأدت العقوبات الأمريكية إلى توقف نحو 15 طائرة تابعة للناقل الجوي الوطني السوداني وأيضًا قطاع السكك الحديدية تعرض لخسائر بالغة بسبب العقوبات وفقد 83%من البنية التحية التابعة له.

كما أدت العقوبات الأمريكية إلى توقف ألف مصنع بسبب العجز عن استيراد قطع الغيار أو التقنية،والصمغ العربي يعد السلعة الوحيدة المستثناة من العقوبات الأمريكية،والصادرات السودانية من الصمغ العربي تقدر بحوالي 150مليون دولار سنويًّا.

والولايات المتحدة رفعت العقوبات جزئيًّا عن السودان في يناير عام 2017م،والرفع الجزئي للعقوبات شمل التحاويل المالية والاستثمارات والتجارة،سمح للشركات السودانية باستيراد قطع الغيار الأمريكية بعد تخفيض العقوبات.

الولايات المتحدة تقرر في 12 يوليو 2017م رفع العقوبات عن السودان نهائيًّا أو إبقاءها وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة السودانية عام 2007م التعامل باليورو بدلًا من الدولار ونتج عن تلك العقوبات آثارٌ اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية معظمها كانت سالبة على السودان فأدت العقوبات الأمريكية إلى تعطيل دولاب العمل في التنمية بكافة أشكالها مما أدىإلى تهديد وانعدام الأمن والاستقرار.(قناة الجزيرة الإخبارية،2017م).

نتائج الدراسة:

إن هنالك عوامل متعددة ومتداخلة يصعب معها الفصل والتحديد أسهمت بدرجات متفاوتة في التفاوت الإقليمي في السودان والذي تبدو أبرز مؤشراته في محورين هما(مؤشرات التفاوت الإقليمي والآثار المترتبة على التفاوت الإقليمي في السودان).

أولًا: مؤشرات التفاوت الإقليمي:

1- تدهور النظم الإيكولوجية:

المتمثل في تدهور الغابات والمراعي والتربة وظهور المضاعفات المائية بسبب الاستخدامات البشرية والتغيرات المناخية

2- تدهور في الثروة الحيوانية:

تبدو مؤشراته في

ا- تغيير المسارات والمراحيل بسب تقسيم الحدود للولايات.

ب- الصراعات بين الرعاة والمزارعين

ج- تفشي الأمراض بسبب عدم وجود العناية البيطرية اللازمة

د- قلة المياه

3- يوجد تفاوتٌ إقليميٌ تجاه التنمية بين ولايات السودان

4- التركيز على القطاعات الاقتصادية التقليدية

ثانيًا:الآثار المتربية على التفاوت الإقليمي في السودان:

1- فروق وتباين في مستويات المعيشة بين الأقاليم المختلفة

2- انعدام تنسيق العلاقات المتبادلة بين الأقاليم المختلفة للاستغلال الإقليمي في النواحي الطبيعية والبشرية.

3- حدوث المشكلات السياسية بين المركز والأطراف بسبب سوء التوزيع العادل السلطة والثروة.

4- الخروج من الريف المتمثل في الهجرات والنزوح نحو المراكز الحضرية وخاصة عاصمة البلاد.

5- ضعف تجهيزات البنى التحية في مجال النقل والاتصالات والمرافق الخدمية الأخرى بين الولايات المتعددة من جهة وبين مناطق وأجزاء الولاية الواحدة من جهة أخرى.

مناقشة الفرضيات:

فعلى ضوء الفرضية الأولى (إن أقاليم السودان تعاني من التفاوت الإقليمي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) فإن أهم بنودها موجودة في الأسباب التي تبدو مؤشراتها في الآتي:

1- التهميش.

2-الحروب الأهلية.

3-النزوح واللجوء.

4- تدهور النظم الاقتصادية.

5- الأمراض الاجتماعية.

6- ضآلة الدور في المؤسسات الاجتماعية التقليدية.

7- انفصال جنوب السودان.

8- العقوبات الأمريكية

أهم بنودها موجودة في النتائج التي تبدو مؤشراتها في الآتي:

1- التنمية المركزية.

2- غياب العدالة الاجتماعية.

3- لعنة البترول.

4- الفساد وسوء الإدارة والتخطيط.

5- نظم الحكم والإدارة

6- الاعتماد على المنظمات.

أما بخصوص الفرضية الثانية:(غياب التخطيط الإقليمي أدىإلى التفاوت التنموي بالسودان).

فإن ضعف برامج التنمية والتخطيط الموجه نحو الريف قد عززت من التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي، وضعف المردود الاقتصادي والاجتماعي لتلك البرامج في السودان بسبب ضعفها وعدم امتلاكها مقومات التنمية نفسها وافتقارها إلى الإطار المؤسسي والتخطيطي، حيث الأهداف والإعداد العلمي الجيد. فالتخطيط السليم، والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة هما عماد النهضة، ويتجلى هذا الأمر في التردي في الظروف الحياتية والمعيشية لغالبية سكان الريف، ورغم بعض الخطط الهادفة إلى تحسين أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها المنشودة، فدخل الفرد لم يطرأ عليه تغيير، كما أن الخدمات لم يحدث لها تحسين أو تطور كمي ونوعي على الرغم من أن أسس الاقتصاد السوداني مرتكزة على زيادة الإنتاجية الزراعية والرعوية، مستفيدًا مما هو متاح من الموارد، إلا أنه أهمل المنتجين التقليديين، والجوانب البيئية بالإضافة إلى ضعف البرامج التخطيطية، كما أن ارتباطه بالأنظمة الحاكمة أضعف الأمر التنموي بالبلاد، الذي انعكس على طبيعة البرامج المخطط لها والمنفذة في المناطق الريفية خلال السنوات المختلفة وكما أن العجز في تمويل المشاريع يجعلها قاصرة عن تحقيق أهداف التنمية. ثم إن تصدير المواد الخام وعدم تصنيعها يقلل من فرص العمل ويزيد من أحجام ونسب البطالة ويؤدي إلى ازدياد المهن الهامشية (القطاع الاقتصادي غير الرسمي)، ويضاف إلى ذلك سياسات الاحتكار والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تسمى بضرائب الفساد التي لها أثرها الواضح في فشل المشاريع التنموية والخدمية وبرامج التنمية

المستديمة، ووقوع تلك المشروعات تحت إدارة النخب الاقتصادية التي تفتقر إلى الشفافية والروح الوطنية والأمانة.

أما بخصوص الفرضية الثالثة:(ضعف نظم الحكم الإقليمي ساهم في زيادة التفاوت الإقليمي)

تدار التنمية في السودان بمفهوم الإدارة بالأزمات وهو الخروج عن المألوف والقيام بحل المشكلات بما هو مطابق من المواقف السابقة دون النظر في البدائل المستقبلية وتماشيًا مع محددات التنمية يمكن إضافة الآتي:

1- غياب التخطيط السليم للمشروعات التنموية الذي يفتقر إلى الآتي: كما ذكرها (شنان، 2003م)

1- الواقعية:وتمثل في دقة المعلومات والبيانات المطلوبة (قاعدة بيانات)

2- الشمول:وذلك في التكامل بين القطاعات والتوازن دون تفضيل قطاع على آخر على نحو يفيد المجتمع

3- المرونة: وهو ما يمكننا من استيعاب المتغيرات غير المرئية

4- التنسيق بين كل شرائح المجتمع والولاية ومتخذي القرار

5- المشاركة: في مراحل وضع الخطط لكل الشرائح

وتعاقب على إدارته عدة حكومات مابين العسكرية والمدنية والانتقالية وكلها كانت أساليبها تجاه التنمية أساليب تلقائية غير منشودة الأهداف والرؤى ونجد أن حكم العسكرية الذي استمر 52عامًا في ثلاث فترات متفاوتة شهد أكثر المشروعات التنموية بينما الحكم المدني والانتقالي استمر 11 عامًا أيضًا في فترات متفاوتة ونجد أن نظم الحكم اهتمت بمقاعد الحكم أكثر من الاهتمام بمعاش الناس وكانت المظهرية السيادية والسياسية من خلال الصرف البذخي في المواكب السيارة دون الاهتمام بالتنمية المتعددة الجوانب.

التوصيات:

تحيق الوحدة بين أقاليم السودان المختلفة.

2- وضع تخطيط إقليمي يهدف لإزالة الفوارق المصطنعة.

3- تحيق التكامل الإقليمي بين الأقاليم المتجاورة.

4- تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأقاليم المختلفة.

5- ترجمة الإستراتيجية الشاملة إلى خطط على مستوى الأقاليم لتحقيق المساواة والتجانس من جهة والاختلاف والتخصص من جهة أخرى.

6- إضافة القيمة المضافة على جميع الموارد المصدرة من السودان.

7-الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الطبيعية والبشرية وتنميتها.

8- مراعاة حق الأجيال القادمة في التنمية والموارد

9- التأسيس لحكم راشد وفعال.

10- انعدام اقتناع أجهزة الدولة بمبدأ المشاركة، أو عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

11- أن لا تكون معالجات التنمية الإقليمية مجزأة وإنما تكون على شكل متطور وشمولي ويجب مراعاة الخطط التنموية متعددة الجوانب لأجل تنمية مستديمة.

12- تغيير المفاهيم والاتجاهات والآراء والأفكار حول الريف مما خلق جدارًا عازلًا بين الأرياف والمدن

13- تشجيع الهجرة المعاكسة إلى الريف وتحسين فرص الإقامة فيه.

14- التنمية المكانية من نقاط توزيعها وتركيزها حيث تودي إلى التنمية المتوازنة انطلاقًا من الجزء إلى الكل.

لتخطي تلك العقبات:

إتباع المنهج الإقليمي ولتجاوز هذه العقبات ينبغي أن يوضع منهج متكامل لدفع التطور الاستثماري إلى الأمام وتمكينه من لعب الدور المنوط به في تحقيق التنمية

الاقتصادية والتي بها تقوم التنمية الريفية لانتشال الريف من وهدة التخلف وينبغي أن يقوم هذا المنهج الصحيح على أسس ما تزال غائبة عن التخطيط الزراعي طويل الأمد وهذا ما يشكل مانعًا حقيقيًا أمام الزراعة لتلعب دورها في التنمية الريفية التي بدورها تنمية البلاد.

أول أساس ينبغي أن تقوم عليه التنمية المتكاملة هو أن ترتكز خطط التنمية الريفية على المدى البعيد على (المنهج الإقليمي) في التخطيط،وتبحث تطور مناطق الإنتاج حسب الموارد الطبيعية المتاحة في كل نطاق من النطاقات من مناخ وتربة وغيرها حسب النوع المكتسب من الخبرات البشرية المحلية وحسب الميزة النسبية لكل نطاق، وعلى المخطط والمنفذ أن يعتمد على وجود ميزة نسبية موجودة أو منظورة مبنية على توفر الموارد الطبيعية وعلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية وجغرافية (الإنتاج حسب المناطق الإيكولوجية) وأيضًا أن تعمل هذه التنمية الإقليمية على تحقيق هدف التكامل والاعتماد المتبادل بين النطاقات الجغرافية المختلفة. وليس على أساس أن تقوم كل منطقة بالاكتفاء الذاتي في كل شيء لأن هذا غالبًا ما يعد أمرًا مستحيلًا أو غير ذي جدوى اقتصادية.

منظومة العتبة الحدية البيئية(Ultimate Environmental Threshold (UET.

هي طريقة لتخطيط استعمالات الأرض بإدخال البعد البيئي وتستخدم هذه الطريقة كجزء مكمل للعملية التخطيطية بهدف معرفة الآثار الضارة بالبيئة من التنمية المقترحة ومحاولة لمنع هذه الأضرار وتعتمد على تقييم إمكانيات التنمية بيئيًّا من خلال معرفة ما قبل حدود الضغوط الشديدة على البيئة ولكي تستمر التنمية يجب إبعادها عن هذه الحدود التي تسبب أضرارًا للبيئة.

ما هي العتبة الحدية البيئية ؟:

تعرف كما يلي: هي ما قبل حدود الجهات التي تعطي للنظام البيئي بحيث يصبح بعد هذه الحدود عاجزًا وغير قابل للعودة إلى حالته الطبيعية وتوازنه السابق، وللعتبة الحدية البيئية أربعة أبعاد رئيسة، وهي تعكس الأبعاد البيئية الأربعة وهي:

1- موقع التنمية المقترحة: دراسة الموقع (ساحلي،جبلي،صحراوي) وإمكانياته الحدية القصوى في تحمل آثار التنمية.

2- مقياس التنمية:على مستوى محلي أو إقليمي أو وطني.

3- نوع التنمية: تنمية زراعية،أو صناعية، أو سياحية، أو إسكانية .

4- زمن التنمية: خطة تنمية على المدى القصير أو العاجل أو المتوسط،أو بعيد المدى.

فوائد العتبة الحدية البيئية: إن من فوائد (UET)العتبة الحدية البيئية تحديد الفراغ الملائم والمناسب لمختلف أنواع التنمية الموجودة أو المتوقع تواجدها في منطقة ما،بحيث تحافظ على التوازن الحيوي للبيئة الطبيعية وعلى المناطق الحساسة بيئيًّا، والحفاظ على جودة الهواء والماء وتنسيق المواقع اللاندسكيب. ومن أهداف(UET) أيضًا تأمين الحماية الأكيدة من الأخطار الطبيعية المحتملة وبشكل خاص السيول والفيضانات والحرائق وانزلاقات التربة والجفاف والتصحر في منطقة التنمية المقترحة(دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط،1426هـ).

المراجع:

1. إبراهيم. مروان عبد المجيد (2000م): أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق. عمان. الأردن. ط1
2. أبوسعدة، أحمد،2010م: جنوب السودان وأفاق المستقبل،المنشورات الالكترونية لوزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا.
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والصندوق العالمي للتنمية الزراعية IFAD، ورشة عمل إدماج قضايا الأراضي الجافة في برامج التنمية القومية ورقة مرجعية (2000م).
4. السودان أرض الفرص – حقائق وأرقام (2011م): وزارة الإعلام،الخرطوم،السودان
5. إسماعيل، أم سلمة خليل محمد،2012م: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نظم الاقتصاد الريفي بمحلية الرهد أبو دكنة– ولاية شمال كردفان في الفترة مابين (1970–2012م)،كلية الدراسات العليا، جامعة كردفان، رسالة الدكتوراه غير منشورة في الجغرافيا، الأبيض، السودان.
6. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 56، 73، 83، 93، 2008م، الخرطوم، السودان.
7. تشامبرز. روبرت (1991م): التنمية الريفية وضع الأواخر الأوائل، ترجمة محجوب عمرو عون للنشر، أديس أبابا.نيوفوسيا.
8. الحداد، عوض يوسف: معجم مفاهيم ومصطلحات في الجغرافيا البشرية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى،جامعة بنغازي، بنغازي،لبيبا.
9. الخير. صفوح (1990م): البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه. دار المريخ للطباعة والنشر،ط1، لرياض، السعودية
10. خوجلي، إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب، 2018م:محددات التنمية بولاية كسلا،مجلة علمية نصف سنوية محكمة، العدد الرابع والعشرون، ص ص 61 ـ 77، الدويم، السودان.

11. دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط (1426هـ):وزارة الشؤون البلدية والقروية،الرياض السعودية
12.السيد. سليمان سيد أحمد (1999م): الزراعة وتحديات العولمة، مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1.الخرطوم، السودان
13-سعودي (1972م)، محمد عبد الغني: جغرافية السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة، القاهرة.
14.الشيخ (2000م)، بدوي محمود: قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار المنظمة العربية للنشر والتوزيع،ط1. القاهرة،مصر.
15.شنان، حليمة عبد القادر،2003م: أثر المشاركة الشعبية في إنجاح برامج التنمية المحلية،بحث تكميلي لنيل د رجة الماجستير، بحث غير منشور، كلية الدراسات العليا،جامعة الخرطوم.السودان.
16.عاشور،أشرف محمد،2015م:جغرافية التنمية في عالم متغير،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر.
17. عبد الله،حسن بشير،2011م:التغير السكاني وآثاره على إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، الخرطوم، السودان
18.عبد اللطيف (1993م)، عيسى محمد: المنظور البيئي للتنمية في السودان، تنفيذ شركة الأعمال المكتبية المحدودة (OBCO)، الخرطوم.
19.عجيمي (1998م)، عمر عبد الله: في التكييف إلى التهيمن – الإيكولوجية السياسية اللازمة المعيشة بين الرعاة الهدندوة في السودان الشرقي – عبد القادر محمد أحمد حسن عبدالعاطي، إدارة ندرة التكييف الإنساني في الأراضي الجافة في شرق أفريقيا – قسم البحث بشرق وجنوب أفريقيا أوسربا أديس أبابا.
20.قناة الجزيرة الإخبارية،2017م:برنامج تلفزيوني الاقتصاد والناس، زمن الزيارة 19 /أغسطس/2017م في تمام الساعة الرابعة والنصف عصرًا يوم السبت.

21. محمد،سليمان محمد، 2010م: السودان حروب الموارد والهوية، الطبعة الثانية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان

22. محمد (1999م)، حلو عبدالعاطي: التحول في علاقات الإنسان والبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق، دراسة حالة محافظة الدندر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.

23 .مركز رصد النزوح الداخلي،2011م: النزوح الداخلي،الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام،2011م، مجلس اللاجئين النرويجي، جنيف، سويسرا.

24.نمر (2000م)، معتصم بشير: السودان وقضايا البيئة في عام 2000م، صحيفة الرأي العام، العدد 1042، الخرطوم.

25. وزارة التربية والتعليم، (2001م):الجغرافيا والدراسات البيئية، الطبعة الأولى،المركز القومي للمناهج والبحث التربوي،الصف الثالث،بخت الرضا،السودان.

Foreign References:

1.Blaike,p. and Brook Filed, H. (1987) land Degradation and society, methunen London and new York

2.Watts, M. (1983) on the poverty of theory. Natural Hazards Research in (onteryt in K.Hewittced(

3. Egemi, Omer. A (1998): Traditional Pastoralism along the Nile Belt in Northern Sudan and the Prospect Future" paper presented at OSSREA, workshop of Dry land, Shariga Hall, March 1995, Khartoum.

4.Watts, Micheal (1983), "On the Poverty of Theory: Natural Hazards Research in Context,' in K. Hewitt (ed).